الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بأن ط/ د. بوداود خليفة

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الوطني الافتراضي حول: "الصيرفة الالكترونية بين الواقع والمأمول"

المنظم من قبل فرقة بحث PRFU الموسومة بـ "المعلوماتية والتنمية" بكلية الحقوق والعلوم السياسية

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة يوم 28 أفريل 2021

بمداخلة بعنوان الجزائر والصيرفة الالكترونية: تبني وتحدي

عميد الكلية

رئيس الملتقى

د. قارة مولود
رئيس فرقة بحث حول
المعلوماتية و التنمية
كلية الحقوق - جامعة المسيلة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
فرقة البحث PRFU: المعلوماتية و التنمية

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

الصيرفة الالكترونية بين الواقع والمأمول

يوم: 2021/04/28

الرئيس الشرفي للملتقى	أد كمال بداري
المشرف العام للملتقى	د. حمزة خضري
المنسق العام للملتقى	د. عبد العزيز بوخرص
رئيس الملتقى	د. مولود قارة
مدير الملتقى	أ د. نادية ضريفي
رئيس اللجنة العلمية	د. ليلي بن حليمة
نائب رئيس للجنة العلمية	د. عبد المجيد صغير بيرم
رئيس اللجنة التنظيمية	د. إبراهيم رابعي

برنامج الملتقى

مراسيم الافتتاح (10:00 – 10:30)
آيات من الذكر الحكيم
النشيد الوطني
كلمة رئيس الملتقى الدكتور قارة مولود
كلمة عميد الكلية خضري حمزة

الجلسة العلمية الأولى

الرئيس د. مولود قارة

01	تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. د.ياحي مريم/ د. دخان أمال، جامعة المسيلة.
02	وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع، العقبات والآفاق ط/د، بن دراوي رشيدة ،ط/ د.دوش ليلى، جامعة تلمسان
03	الصيرفة الإلكترونية (بين التفعيل والمعيقات). د. براج السعيد ، د. بوبعاية كمال، جامعة المسيلة
04	معوقات تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر د. عبد اللطيف دحية جامعة المسيلة
05	البتكوين نظام نقدي جديد للدفع الإلكتروني: دراسة تحليلية لمدى مشروعية التعامل به د. بولقواس ابتسام .جامعة خنشلة
06	واقع وتحديات وسائل الدفع الحديثة في الجزائر د. جويدة بلعة ، ط.د. خولة قيمش جامعة سطيف 1
07	مساهمة عمليات الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية د. بوقرة العمرية جامعة المسيلة ، د. حقاص أسماء، جامعة خنشلة
08	واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر واليات تفعيلها ط/ د. سيف الدين رحالي ، جامعة بومرداس
09	النظام القانوني لبطاقة الدفع الإلكتروني ط/ د. مقري صونيا أ د. شرون حسين جامعة بسكرة
10	***Le paiement électronique en Algérie : états des lieux et perspectives*** أ د . شوام بوشامة ، ط/د. حميدي سهام إكرام جامعة وهران 2
11	معوقات تفعيل نظام الدفع الالكتروني في الجزائر د عجابي إليـاس، جامعة المسيلة
12	جهاز الدفع الالكتروني (TPE) بين إلزامية النص التشريعي والواقع العملي" د/ عماروش سميرة جامعة سطيف 02 ط.د/ فنيش بدر الدين، جامعة سطيف 02
13	من الشيك الورقي التقليدي إلى الشيك الإلكتروني د. ليلى بلحسل منزلة جامعة وهران 2 ط.د. قاسي نجاة جامعة وهران 2
14	نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تحسين المعاملات المصرفية د. ليلى بن حليمة، جامعة المسيلة
15	وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر د. مقدم ياسين ط.د / مزهود نورالدين، جامعة المسيلة
16	الدوافع السوسيولوجيا لإقبال المجتمع الجزائري على الصيرفة الإسلامية د لبيض ليندة، د لبصير فطيمة، جامعة ميلة
17	الحماية القانونية للمتعاملين بالنقود الإلكترونية د. قارة مولود ، ط د. عماري جويد، جامعة المسيلة
18	التحويلات المصرفية الإلكترونية وجرائم تبييض الأموال د.كمال فراحتية، جامعة المسيلة
19	واقع الصيرفة الالكتروية و متطلبات تفعيلها أ.د. بلواضح الطيب ط د بلقريشي مصطفى، جامعة المسيلة
20	الأمن السيبراني كأهم متطلبات الصيرفة الالكترونية د.نور الدين زبدة جامعة المسيلة، د.دالي السعيد، جامعة المدية
21	التزامات أطراف التعامل الالكتروني د. بوخروبة حمزة جامعة المسيلة

الجلسة العلمية الثانية

الرئيس د. عبد المجيد صغير بيرم

01	تفعيل دور الصيرفة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية د صديقي سامية، جامعة برج بوعريريج
02	عملة البتكوين مخاطرها ومدى قانونيتها د.حمزة خضري، ط د/ سعيد سميرة، جامعة المسيلة
03	مسؤولية البنك عن عملية التحويل المصرفي الإلكتروني د. بوخرص عبد العزيز، د. صغير بيرم عبد المجيد، جامعة المسيلة
04	الجزائر والصيرفة الالكترونية: تبني وتحدي ط/ د. بوداود خليفة، ط/ د. بوزيان السعيد، جامعة المسيلة
05	التوقيع الإلكتروني كأداة لضمان آمن الدفع الإلكتروني ط د. بن سالم أحمد عبد الرحمان، ط. د مزوري إكرام، المركز الجامعي مغنية
06	النقود الالكترونية كوسيلة للدفع في اطار التجارة الالكترونية. ط/ د. عيساوي سارة ، جامعة بجاية
07	التحويل المصرفي الإلكتروني وطبيعته القانونية. ط د. سعاد سفار طبي، جامعة بسكرة
08	*Le paiement mobile en Algérie : état des lieux, freins et perspectives* Dr. AIT SIDHOUM Houria . LANSEUR Akila (Doctorante) Université de Bejaia
09	ضوابط ممارسة الصيرفة الالكترونية في القانون الجزائري ط/ د نابي مريم/جامعة مولود معمري تيزي وزو، ط. د كراع حفيظة/جامعة الحاج لخضر باتنة 1
10	توظيف التكنولوجيا الحديثة كآلية للتميز في توزيع الخدمات المصرفية –دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبليدة. ط/ د. بن عبد الله منال: جامعة البليدة 2
11	التحول نحو وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد 19) ط/ د. قرير نوارة، ط/ د. ضياف ياسمينة، جامعة بالمسيلة
12	دور وسائل الدفع الإلكتروني في حماية المستهلك ط/د.محمد الفاروق مهنا ، جامعة خميس مليانة
13	خصوصية إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني د. سليمان قنقارة، د.سفيان بن نقي، جامعة بشار
14	الصيرفة الإلكترونية ودورها في تنظيم أسواق التوزيع . د. بوشيربي مريم ، ط د عبابسة نسمة ، جامعة خنشلة
15	المقاصة الإلكترونية وأثرها على أداء القطاع المصرفي في الجزائر د زرواق عائشة، د. فسيو إسمهان، جامعة تيسمسيلت
16	الأشكال الجديدة للتحويل في ظل الصيرفة الإلكترونية د ليلى بلحسل منزلة، د ميراوي فوزية، جامعة وهران 2
17	بطاقات الدفع الإلكتروني: آلية مصرفية لتسوية معاملات المستهلك الإلكتروني ط د سيلية عمرون، جامعة بجاية
18	واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وآفاق تطويرها د. والي عبد اللطيف جامعة المسيلة د. حبيباتني بثينة، جامعة قسنطينة 1
19	الاستعمال الاحتيالي لبطاقة الدفع وتأثيره على حماية المستهلك الإلكتروني د يمينة حجاج، جامعة سيدي بلعباس
20	العملات الرقمية: آلية جديدة للدفع الالكتروني خارج الإطار المصرفي د .بباح إبراهيم جامعة الجزائر 1 . ط/د قحيوش الوليد جامعة مسيلة
21	التوجهات المحتملة لابتكارات التكنولوجية المالية الرقمية لتوسيع خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك التقليدية د. حمدوش وفاء، ط/د. بوزانة أيمن، جامعة عنابة

مداخلة من إعداد:

ط.د. بوداود خليفة
الوظيفة: أستاذ مؤقت
التخصص: قانون مدني
الجامعة: محمد بوضياف المسيلة
البريد الالكتروني:
Khelifa.boudaoud@univ-msila.dz
رقم الهاتف: 0674.61.92.25

ط.د. بوزيان السعيد
الوظيفة: أستاذ مؤقت
التخصص: قانون مدني
الجامعة: محمد بوضياف المسيلة
البريد الالكتروني:
Bouzianesaid1974@gmail.com
رقم الهاتف: 0664.17.61.52

عنوان المداخلة

الجزائر والصيرفة الالكترونية: تبني وتحدي

محور المداخلة

المحور الخامس: واقع ومستقبل الصيرفة الالكترونية في الجزائر

الملخص

أدى التطور السريع والمتسارع في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة ونوعية عمل القطاع المصرفي، كون هذا القطاع سريع التأثر والاستجابة للتغيرات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في الدور التقليدي، الذي تقوم به البنوك، من قبول للودائع، ومنح الائتمان، إلى التطلع إلى خدمات مصرفية بالاعتماد على ما أفرزته التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة ومتطورة حلت محل الخدمات المصرفية التقليدية، فجاءت فكرة البنوك الالكترونية والصيرفة الالكترونية.

والجزائر على غرار دول العالم عموما والدول النامية خصوصا، حاولت تبني هذه الأساليب، لتحقيق مجموعة من الأهداف وتجنب بعض العراقيل، وعليه تأتي هذه الدراسة للوقوف على واقع هذه التقنية الحديثة والجديدة على المستوى الوطني، من خلال تبيان أهمية الصيرفة الالكترونية، وسبل تفعيلها في الجزائر، لدورها في إزالة العديد من العراقيل في المجال المالي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الاعلام والاتصال، القطاع المصرفي، وسائل حديثة، الصيرفة الالكترونية، سبل تفعيلها.

Abstract

The rapid and rapid development in information and communication technology has led to the emergence of fundamental changes in the nature and quality of the banking sector's work, as this sector is vulnerable and responsive to external changes, which led to a reconsideration of the traditional role played by banks, from accepting deposits and granting credit. To aspire to banking services by relying on what was produced by technology and the information revolution of modern and sophisticated means that replaced traditional banking services, so the idea of electronic banking and electronic banking came about.

And Algeria, like the countries of the world in general and developing countries in particular, tried to adopt these methods, to achieve a set of goals and avoid some obstacles, and therefore this study comes to find out the reality of this modern and new technology at the national level, by showing the importance of electronic banking, and ways to activate it in Algeria, For its role in removing many obstacles in the financial field.

Key words: Media and communication technology, the banking sector, modern means, electronic banking, and ways to activate them.

مقدمـــة

تعيش البنوك والمؤسسات المالية جوا من التنافس الشديد فيما بينها، من أجل البقاء والاستمرار في السوق، الأمر الذي يفرض استجابة لجميع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتفاعل معها، لزيادة حصتها السوقية، من خلال تقديم خدمات مصرفية تتلاءم واحتياجات العملاء وتحقيق رغباتهم. خاصة في ظل تزايد عمليات التجارة الالكترونية حيث أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت فكرة البنوك الالكترونية مساهمة وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان.

في ظل هذه التطورات في القطاع المصرفي، أصبح الجهاز المصرفي في الجزائر يمثل أحد مكابح التنمية، بالنظر إلى وتيرة أعمالها البطيئة التي لم تساير خطط التنمية في البلاد، نتيجة تعرضها للمنافسة القوية من قبل البنوك الأجنبية، وما تتمتع به من أدوات ووسائل مادية وتقنية متطورة، الأمر الذي دفع بالجزائر وفي ظل التحول نحو اقتصاد السوق إلى اجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى وفعالية أداء بنوكها، والنهوض بها وجعلها أكثر استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية، من خلال ضرورة تبني فكرة العمل المصرفي الإلكتروني في تعاملاتها، بتطوير وتحسين وسائل الدفع الالكترونية تلبية لحاجيات ورغبات زبائنها من جهة، و الإلمام بالصيرفة الالكترونية بشكل شامل لتسريع وتيرة العمليات المصرفية من جهة أخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول:

واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر؟ والتحديات التي تواجهها؟

للإحاطة بهذه الاشكالية ارتأينا معالجة الموضوع وفقا للمحاور الرئيسية الأتية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: واقع ومستقبل الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

ونتناول ذلك كما يلي:

أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية

لقد تأثر النظام المصرفي تأثرا عميقا بالتحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، لا سيما تقليص الرقابة، التنظيم والوساطة وكذا العولمة، وأكثر ما يلفت الانتباه هو تأثير التكنولوجيات الحديثة على العالم المالي بصفة عامة، وعلى النظام المصرفي بصفة خاصة، الأمر الذي كان له الأثر في تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة فائقة وبطريقة آمنة، وبأقل التكاليف وعلى مدار أيام الأسبوع، ناهيك عن تزويد الأسواق المالية بأساليب وأدوات لم تكن معروفة في الماضي القريب[1].

1- المقصود بالصيرفة الالكترونية

يقصد بالصيرفة الالكترونية، المعاملات المالية بين المؤسسات المصرفية والمالية والأفراد والشركات التجارية الحكومية، متخذة من التكنولوجيا والابتكار أدوات لتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، فتطور بذلك العمل المصرفي من خدمة مالية خاصة بحسابات العميل إلى القيام بخدمات المال،

وتعد الجزائر ذات نظام جمهوري ديمقراطي شعبي، وهو ما أقرته وأكدته الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، التي تشترك في المادة الأولى منها في عبارة "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية".

كما تعرف أيضا بأنها، أحدث الوسائل في تقديم الخدمات والمنتجات البنكية، وهي تتكون من الأنظمة التي تسمح لعملاء البنك، سواء الأفراد، أو المؤسسات بالوصول إلى حساباتهم البنكية، وتنفيذ المعاملات المالية والحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات البنكية عبر شبكة عامة أو خاصة ومن ضمنها شبكة الأنترنت.

وفي هذا الصدد يجب التمييز بين نوعين من البنوك التي تمارس الصيرفة الإلكترونية، البنوك التي ليست لها بيانات تأوي هياكلها، وتسمى **بالبنوك الافتراضية**، أو بنوك الأنترنت، وهذا النوع من البنوك يوفر مصاريف العقارات والإطارات المصرفية ذات الكفاءات العالية مما ينعكس إيجابيا على تسعيرتها، **والبنوك الأرضية**، وهي بنوك عادية تعرض بالإضافة إلى المنتجات التقليدية خدمات الصيرفة الالكترونية[2].

2- نشأة الصيرفة الالكترونية

يرجع البعض ظهور الصيرفة الإلكترونية إلى السبعينات من القرن العشرين، عندما بدأت البنوك تعرض خدماتها عبر الهاتف للاطلاع على أرصدة وتحويل الأموال، وكذا تسديد الفواتير، وفي الثمانينات من نفس القرن ظهرت وسائل متطورة مثل: تلفزة الكابل، والحاسوب الشخصي التي يمكن استخدامها في الصيرفة بالبيت، وبذلك حلّت مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية، وبعد التطّور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والاتصال وشبكة الإنترنت، وجدت البنوك الوسيلة المثلى لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات المالية دون تحريك السيولة النقدية، لتتمكن **" Netscape" سنة 1995** من انجاز أول برنامج يسمح بالدخول إلى مواقع الواب، الأمر الذي أتاح إمكانية الصيرفة عبر الخطوط، فجاء خط "**SFNB**" كأول بنك أمريكي عبر الخط في العالم[3]، ثم قامت بعدها ثمانية مصارف بإصدار بطاقة "**Bank Americard**"، عام 1968 لتتحول إلى شبكة "**Visa**" العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء من طرف ستة مصارف فرنسية، وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا **"France Telecom "، بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة " Cartes à mémoire"، لتصبح عام 1992** كل البطاقات المصرفية، بطاقات برغوثية **Cartes à puce**، تحمل بيانات شخصية لحاملها[4]، ليليه في منتصف التسعينات ظهور أول بنك افتراضي في الولايات

المتحدة الأمريكية، مجسدا فكرة تسيير الزبون الافتراضي **(client virtuel)** بأقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي، ثم توالى ظهور مصارف من نفس النمط، وبصورة متسارعة، في مناطق أخرى من العالم[5].

3- متطلبات الصيرفة الالكترونية

تعتمد الصيرفة الالكترونية أساسا على شبكات الاتصال، وفي مقدمتها الأنترنت، وعليه فإن أغلب المتطلبات التقنية للصيرفة الالكترونية لها علاقة وطيدة بتقنيات الاعلام والاتصال.

3-1-البنية التحتية لتفعيل الصيرفة الالكترونية

ترتبط البنية التحتية التقنية للصيرفة الالكترونية بالبنية التحتية للدولة في مجال الاتصالات، ذلك ان المصارف الالكترونية تنشط في بيئة الأعمال الافتراضية، كما أن ضمان أعمال الكترونية ناجحة، متوقف على كفاءة قطاع الاتصالات، خاصة فيما يتعلق بسلامة البنية التحتية وملائمة أسعار الربط بشبكة الأنترنت، ووجود العدد الكافي للمشتركين بهذه الشبكة، كتحد لبناء المصارف الالكترونية، من خلال التدخل الجماعي لرفع كل قيد يعترض تراید استخدام شبكة الأنترنت[6].

3-2-الكوادر البشرية ذات الكفاءة

يتطلب ضمان التحول نحو الصيرفة الالكترونية ضرورة توافر كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على أداء أنماط جديدة من العمل القائم على التقنية الحديثة، الأمر الذي يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي للكوادر مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والاستشارية والإدارية[7].

3-3-الملائمة بين التطبيق العملي والمعايير الدولية

يتجسد هذا العنصر في التطوير والاستمرارية والتنوعية، كأحد أهم عناصر متطلبات بناء المصارف وتميزها، كون التقاط فرص التميز لا يتحقق في وجود الجمود وانتظار الآخرين، وهو ما يتفق والمصارف العربية، التي تعزف عن اقتحام الجديد بانتظارها لأداء الآخرين، ولعلى المبرر في ذلك الخشية على أموال المساهمين واجتياز المخاطر، لكن رغم أهمية الأمر وضرورته، إلا أنه لا يعتبر مانعا من الريادة، وفي المقابل من أجل الريادة واقتحام الجديد في التعامل مع مستجدات، لا بد من السرعة دون التسرع[8].

3-4-وجود ثقافة المستخدمين للتقنية المصرفية

ذلك أن هناك الكثير ممن يرفض تماما فكرة الخدمات المصرفية، رغم الثورة التي عرفها عالم الاتصالات والمعلومات في مختلف المجالات، ورغم أساليب التجارة الالكترونية وما أدت إليه من خلق لتغيرات جوهرية في طبيعة ونوعية عمل القطاع المالي والمصرفي، وان كان مبررهم في ذلك اعتقادهم بإمكانية تعرض الحسابات للاختراق، فضلا عن المخاطر التشغيلية والاستراتيجية، كما تعتقد شريحة كبيرة من الناس أننا أصبحنا في زمن يستحيل فيه عن الخدمات المصرفية الالكترونية، التي تمكن العميل من سحب المال وإيداعه في أي وقت، حتى وإن كان البنك مغلقا، مما يضمن ويعزز مسألة السرية المصرفية ويخفف من الأعمال والإجراءات المطلوبة، واختصار الجهد والوقت[9].

وعليه فإن نجاح وانتشار استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، أو غيرها من الخدمات الالكترونية لا يعتمد فقط على مزود الخدمة وطبيعة هذه الخدمات، فهناك عوامل عديدة تلعب دورا رئيسيا في تشجيع الأفراد على تبني التكنولوجيا لتنفيذ الخدمات

الكترونيا، ولعلى أهمها مدى إدراك الأفراد لهذه الخدمات والمزايا التي يجب أن تتوفر في الخدمة الجديدة، مما يدفع الأفراد إلى استخدام الخدمات الالكترونية[10].

3-5-التقويم المستمر

تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الالكترونية، التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أجهزتها الالكترونية، من خلال الاستعانة بالجهات والكوادر المتخصصة، لمعرفة سلامة أدائها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها، ومن ثمة اتخاذ القرارات والتدابير والإجراءات المناسبة للحد منها[11].

ثانيا: وسائل الدفع الالكترونية

أدى ظهور التجارة الالكترونية إلى عدم كفاية العملة الورقية لتلبية حاجيات هذه الأخيرة، رغم أنها وسيلة الدفع الأكثر قبولا، الأمر الذي ساهم في ظهور أشكال جديدة ومتقدمة من وسائل الدفع تتماشى والوضع الراهن، تمثلت في الآتي:

1- النقود الالكترونية

رغم تعدد تعاريف النقود الالكترونية إلا أن التعريف الذي يبدو الأقرب للصواب، هو التعريف الذي قدمته المفوضية الأوروبية "وايرنستاند"، والتي عرفتها بأنها قيمة نقدية يتم تخزينها بطريقة الكترونية داخل وسائل تقنية، يمكن قبولها كوسيلة للدفع عن طريق متعاملين في وسط لا ينتمي للمؤسسة المصدرة لها، ويتم وضعها تحت تصرف المتعاملين بغية استخدامها كبديل عن القود الحقيقية وكذا النقود المساعدة، وهذا من أجل احداث صفقات ومدفوعات الكترونية بقيمة معينة، كما تسمى أيضا النقود الرقمية أو النقدية الالكترونية[12].

وللنقود الالكترونية أهميتها، كونها تشكل وسائل دفع ملائمة للتطور التكنولوجي والعلمي، حيث تساهم في إتمام الصفقات بشكل سريع، مما يربح المتعامل الوقت، من خلال تفادي التنقل إلى مكان البائع من أجل تقديم النقود التقليدية يدا بيد، لذلك فهي نقود من الأهمية بما كان في وقتنا الحاضر، لما تقدمه من مزايا تنعدم عند استعمال النقود التقليدية.

وتأخذ النقود الالكترونية عدة تقسيمات مقترحة، وفقا للزاوية التي ينظر اليها، وعلى هذا الأساس نذكر التقسيمات التالية[13]:

- **من حيث متابعتها والرقابة عليها:** وتنقسم النقود الالكترونية من هذه الزاوية، إلى **نقود الكترونية محددة،** والتي تحتوي على معلومات خاصة بهوية الساحب الأصلي للنقود الالكترونية، الأمر الذي يمكن معه إيجاد ممر لحركة تحويل النقود الالكترونية، مما يمكن البنك من تعقب حركة النقود الالكترونية في السوق الالكتروني، **ونقود الكترونية غير اسمية(مغفلة الهوية)**، والتي لا تحتوي على معلومات توضح هوية الساحب الأصلي للنقود الالكترونية، الأمر الذي لا يمكن معه إيجاد ممر لحركة تحويل هذه النقود، مما يؤدي إلى عدم إمكانية البنك المصدر للنقود الالكترونية من تعقب ومتابعة حركتها في السوق الالكترونية.
- **من حيث أسلوب التعامل بها:** تنقسم النقود الالكترونية من هذه الزاوية إلى نقود الكترونية عن طريق الشبكة، والتي يتم سحبها بداية من مصرف، أو مؤسسة مالية أخرى، ليتم تخزينها على أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي، وبالضغط على فأرة الحاسوب ترسل النقود الرقمية عبر الأنترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل القدر الكبير من الأمان والسرية، ونقود الكترونية خارج الشبكة، والتي لا يشترط فيها الاتصال الالكتروني المباشر مع المصدر

من قبل المتعاملين، فهي عبارة عن بطاقة تحتوي على القيمة المخزنة بداخلها، وتخصم كل قيمة تخرج من حوزتها بعد الانتهاء من عملية سحب النقد.

2- البطاقات الالكترونية

اختلف الفقه في تحديد مفهوم خاص بالبطاقة الالكترونية، إلا أن التعريف الراجح في هذا الشأن، هو التعريف الذي يتفق وطبيعة العقود الالكترونية، حيث عرفت بأنها:" وسيلة دفع، وذلك لاستخدامها كوسيلة بديلة عن وسائل الوفاء الأخرى، كالنقود والشيكات، وأنها عبارة عن قيمة نقدية محملة على كارت به ذاكرة رقمية، أو الذاكرة الرئيسية للمنشأة التي تدير عملية التبادل"، لذلك فإن البطاقات الالكترونية لا تعدو أن تكون وسيلة دفع تستخدم في الوفاء، لها عدة بيانات، كما لها عدة أطراف، شأنها في ذلك شأن وسائل الدفع المختلفة[14].

وقد نتج عن التعامل البنكي، والمؤسسات المالية العديد من البطاقات الالكترونية، والتي وإن كانت تبدو متشابهة من حيث تكوينها المادي، وكذا شكلها الخارجي، إلا أنها تختلف ت من حيث الوظيفة، ومن أهمها[15]:

- **بطاقات السحب الآلي** (ATM Card): وهي بطاقات تسمح للشخص بالقيام بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعها إلى التاجر، ويمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك، فيقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بذاكرة الساحب، ولا يستطيع العميل استخدامها، إلا في عملية السحب النقدي، من أجهزة الصراف الآلي، أو في عمليات الشراء، من خلال أجهزة نقاط البيع، إلا إذا كان رصيد الحساب دائنا.
- **بطاقات الإئتمان** (**Credit Card**): وهي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء، بالتعاون مع شركات الدفع الدولية، مثل: فيزا كارد، ماستر كارد، أمريكان اكسبراس، حيث يستطيع حاملها استخدامها في عمليات السحب النقدي، أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل بها، ومن ثم تسديد قيمتها لاحقا، حيث يمكن للعميل، إما التسديد الإجمالي للمبلغ، أو تسديد الحد الأدنى منه، والذي يتراوح عادة من 3% إلى 6 % من اجمالي المبلغ، واحتساب نسبة فائدة على الرصيد القائم المتبقي حسب الاتفاقية مع البنك المصدر.
- **بطاقة القيمة المخزنة** (**charged card**): يختلف هذا النوع من البطاقات عن بطاقات الائتمان والخصم، كونها تحمل قيمة نقدية محددة تدفع مقدما مقابل الحصول عليها لاستخدامها في تسوية المدفوعات الخاصة بمبالغ الخدمات المشتراة، وإذا قاربت قيمة البطاقة على الانتهاء، فإنه بالإمكان تخزين قيمة نقدية إضافية في البطاقة.
- **البطاقة الذكية** (smarts card): وهي بطاقة دفع بلاستيكية، تتميز بوجود قرص رقيق محفور على البطاقة، قادر على التحكم والمحافظة على البيانات المخزنة من أي شطب، أو إضافة، ويتم قراءة هذه البيانات من خلال القارئ عندما تمرر البطاقة عليه.

بطاقة الأنترنت (**internet card**): أصدرتها شركتي "ماستر كارد" و "فيزا كارد"، وميزتها أنها تستخدم في التسوق عبر الأنترنت، ولا تستخدم في التسوق المباشر، كما أن مبلغها محدد وصغير نسبيا، وفي حالة استخدامها دون إذن صاحبها، فإن هذا الأخير لا يتحمل مسؤولية ذلك، متى تم التعرف على رقم البطاقة.

3- الشيك الالكتروني

يعتبر الشيك من وسائل الدفع الأكثر قبولا وانتشارا بعد النقود الورقية والمعدنية على الاطلاق، إذ يمكن للمستفيد منه أن يسحب ما يقابله من سيولة نقدية لدى البنك المصدر له، وغالبا ما يكون الشيك بمختلف أنواعه عبارة عن وثيقة قانونية على شكل ورقة صغيرة تحمل مجموعة من البيانات المتعلقة بالجهة المصدرة له وبيانات متعلقة بصاحب الشيك، وبيانات يتم ملؤها من قبل المستفيد، وقد صممت هذه الوثيقة بطريقة تجعل عملية تزويرها شبه مستحيلة، الأمر الذي يعطيها مصداقية أكثر، ومواكبة لمتطلبات التجارة الالكترونية والاستفادة من امتيازات الشيك تم تطوير ما يعرف بالشيك الالكتروني، كرسالة الكترونية موثقة ومؤمنة، يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك، من أجل اعتماده وتقديمه للمصرف الذي يعمل عبر الأنترنت، أو شبكات الاتصال الأخرى[16].

المحور الثاني: واقع ومستقبل الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

كثر الحديث في السنوات الأخيرة حول عصرنة المصارف، كجزء من الإصلاحات المالية والمصرفية التي باشرتها الجزائر استعدادا إلى التحول نحو اقتصاد السوق، وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع، أهمها اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري، كأداة لتطوير وتحديث هذا الأخير، إلا أن ما تحقق في هذا الشأن لا يتوافق والطموحات والأهداف المسطرة، وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وما يواجهها من تحديات، وكذا آفاقها.

أولا: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

رغم تعدد الخطوات التي بذلتها الجزائر للنهوض بالقطاع المصرفي من أجل تحسين خدمات مؤسساتها المصرفية وتطويرها، في ظل التحولات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري كخطوة نحو اقتصاد السوق، والتوجه الجديد نحو الشراكة والانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما حتم التكيف مع هذه المستجدات، لا سيما ما تعلق بتطهير للمصارف العمومية وإعطائها الدور المناسب، بإعادة هيكلة حافظات المصارف العمومية غير المدرة للعائدات، وظهور مصارف خاصة محلية وأجنبية لأول مرة، بموجب قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، وظهور أول بطاقة بنكية (*CASH*)، في بنك التنمية المحلية، وإدراج أول نظام مساعد للعمليات البنكية الخارجية (*SWIF*)، سنة 1991، وانشاء شركة المعاملات المصرفية والنقدية المشتركة (SATI M) سنة 1995، إلا أن ما أثمرته هذه الإصلاحات في المجال في تلك الفترة، أظهر بطأ وتيرة انتشار الصيرفة الالكترونية في الجزائر، مقارنة بالدول المتطورة لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضاعف فيها مرتين عدد البنوك التي تقدم خدمات الكترونية في فترة وجيزة، بين الثلاثي الثالث لسنة 1999 ومنتصف سنة 2001، حيث مثلت هذه البنوك أكثر من 90 % من مجموع أصول النظام البنكي الأمريكي[17].

الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية في الفترة ما بين 2000-2010، إلى التطلع لعصرنة القطاع البنكي، تداركا للتأخر الحاصل في مجال الصيرفة الالكترونية، فتم إبرام عقود تخص الصيرفة الالكترونية مع شركات أجنبية، وإصدار أول بطاقة دفع دولية سنة 2004، وإنتاج أول بطاقة الكترونية ذكية من الشركة الجزائرية (HB Technology)، سنة 2008، كما اعتبر اعتماد

نظامي المقاصة الالكترونية والتسوية الاجمالية الفورية (RTGS)، سنة 2006، كأكبر انجاز في هذه الفترة لتجسيد مشروع الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري، لتشهد الصيرفة الالكترونية في الجزائر ركودا إلى غاية عام 2013، من خلال إدراج الصيرفة الالكترونية ضمن برنامج الحكومة الالكترونية في إطار خطة متعددة القطاعات، تعرف باستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013، وعليه فإن الجهاز البنكي الجزائري لم يعتمد أسلوب الصيرفة الالكترونية بشكل مباشر، بل بشكل مرحلي.

لذلك يمكن القول أنه في ظل التطورات التي شهدها المجال البنكي الجزائري، منذ التسعينيات وتعدد العقبات التي أخرت تجسيد مشروع الصيرفة الالكترونية، وانتشار بعض مبادئ الصيرفة الالكترونية على مستوى البنوك الجزائرية وظهور بعض خدماتها الالكترونية وتجربة الاحتكاك ببعض البنوك الأجنبية، إلا أن التوجه الالكتروني المتسارع للنشاط البنكي في مختلف دول العالم، جعل من مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر يبدو متأخرا، ولا يواكب حداثة الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة من قبل البنوك النشطة في الدول المتقدمة[18].

ثانيا: معيقات الصيرفة الالكترونية في الجزائر

بعد الوقوف على واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، يتضح أن هذه الأخيرة تبقى بعيدة نوعا ما عن المستجدات، رغم توجهها لتحديث نظام الدفع منذ سنوات، وذلك بالنظر إلى ما يواجهها من معيقات تقف حجر عثرة أمام انتشار وتوسع هذا النظام على مستوى بنوكها، وتتمثل هذه المعيقات فيما يلي:

1- معيقات إدارية

ويتجسد ذلك في العديد من المعيقات الإدارية التي تحول دون توسع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، لا سيما ما تعلق بانعدام التعاون والتنسيق بين فروع ووحدات المنظومة المصرفية الجزائرية في مجال الصناعة الإلكترونية المصرفية واستثمار المعلومات، مع صعوبة الوصول إلى صيغة توافقية لإدارة الكترونية متكاملة داخل البنوك الجزائرية، بالنظر لاختلاف النظم الإدارية بين الوكالات التابعة لنفس البنك، وغياب الحوافز القوية والمجهودات اللازمة، من تخطيط وتنسيق من الإدارة لتهيئة المحيط البنكي من أجل التحول إلى الإدارة الالكترونية، الأمر الذي أدى إلى تكرار عمليات التأجيل لتوسيع عمليات الصيرفة الالكترونية، وكذا الإجراءات الإدارية غير المرنة، وغير المتحمسة لمشروع الإدارة الالكترونية الذي يعد أحد المعيقات التي تقف في وجه التطبيق، مما بفقد المشروع مضمونه، ليصبح مجرد ممارسات مفككة، تفتقد للكيان الإداري وشخصيته، ناهيك عن الأساليب التقليدية التي تفرض سيطرتها على العمل الإداري في الجهاز البنكي الجزائري، وعدم التمكن من تجاوز ذلك، في ظل غياب استراتيجية تسويقية لدى البنوك الجزائرية لاطلاع العملاء وتعريفهم بخدمات الصيرفة الالكترونية المتاحة[19].

2- معيقات بشرية

هناك من المعيقات البشرية التي تقف في طريق توسع نظام الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري، ولعلى من أهمها ما تعلق بغياب ثقافة التسوق الالكتروني في عادات المجتمع الجزائري، بل أكثر من ذلك وجود فئات رافضة للتغيير أصلا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلة الخبراء والإطارات في مجال التقنية المصرفية الحديثة، نتيجة عدم توافق محتويات البرامج التكوينية لموظفي البنوك ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية، الذي من شأنه الحيلولة دون توسع هذا النظام على مستوى البنوك الجزائرية[20].

كما يتجسد هذا النوع من المعيقات في عزوف بعض الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية عن العمل لدى البنوك الجزائرية، خاصة في ظل انعدام الأجر المحفز، الأمر الذي افرز توجه هذه الكفاءات والأدمغة نحو البنوك الأجنبية، سعيا إلى ما توفره هذه الأخيرة من أجور مغرية وتحفيزات إضافية، ناهيك عما تخصصه من ميزانيات ضخمة لتحديث الإدارة البنكية[21]، وأخيرا وهذا هو الأهم، فإن ضعف الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية في الجزائر على غرار البلدان العربية، والتي تسمح بالتحول نحو تحديث وتحرير التعاملات المصرفية على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يعنى مزيدا من العقبات تجاه عملية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في الجزائر[22].

3- آفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر

مواكبة للتطورات والتغيرات المتسارعة، أصبح لزاما على البنوك العمل بالتوجهات الحديثة، من أجل تطوير أدائها والارتقاء به إلى مستوى التحديات التي تواجهها، الأمر الذي يستلزم قيامها بإصلاحات عميقة وفعالة، لتهيئة المناخ الملائم، وتوفير الشروط اللازمة لتحسين عملها، وهو ما يستدعي وضع مناهج تنظيم وتشغيل، وتبني أساليب تقنية حديثة، تضمن اتباع سياسة إصلاحية فعالة وناجعة على مستوى أداء النشاط[23]، الأمر الذي لا يتأتى إلا من خلال تحقق العوامل الآتية:

- الاهتمام بالعنصر البشري وترقيته بما يخدم الأداء المصرفي، من خلال تبني استراتيجيات متكاملة، تقوم على أساس تنمية مهارات العاملين بالبنوك، واعداد برامج تدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحترافية، وكذا ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك ذات الصلة بالابتكار والابداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، وإعطاء العناصر الشابة فرصة تولي الوظائف القيادية، من خلال اخضاع معيار الانتقاء للكفاءة والصفات الشخصية المؤهلة لذلك[24].
- تطوير التسويق المصرفي، من خلال القيام ببحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته، من أجل ضمان بيئة مصرفية تناسب العملاء وتمكن البنك من الاحتفاظ بهم.
- تنويع الخدمات المصرفية، بما يدعم قدرات البنك التنافسية، لا سيما من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع بين التقليد والحداثة، تجسيدا لمفهوم البنوك الشاملة.
- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، من خلال تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، حتى تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء.
- تفعيل دور الدولة والبنك المركزي لتطوير أداء الجهاز المصرفي الجزائري، كمسألة مصيرية يتوقف عليها الاقتصاد الجزائري، لا سيما ما تعلق بتطوير وتقوية الدور الاشرافي والرقابي لبنك الجزائر على البنوك، وكذا تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك وتوحيدها وفقا لمعايير دولية[25].

وعليه فإن ضبط الإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية الجزائر الالكترونية تتجسد في تحديد الأهداف الرئيسية والخاصة المزمع تحقيقها، في هذا المجال، من خلال استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الإدارة العمومية، وتسريع استعمالها في الشركات، وتطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتطوير الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الشبكة الأساسية للاتصالات ذات الدفع السريع وفائق السرعة، وتطوير الكفاءات البشرية، وتدعيم ثلاثية "البحث والتطوير والابتكار"، وضبط مستوى الإطار القانوني، مع التحسيس بدور تكنولوجيات الاعلام

والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، زيادة على تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، الذي يخص امتلاك التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة، من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية[26].

خاتمـــة

ختاما نخلص إلى أن تحقيق تحول الجهاز البنكي الجزائري إلى أسلوب الصيرفة الالكترونية، مرهون بإرادة حقيقية من قبل المسؤولين، بتوفير متطلبات ميدانية، وإعداد استراتيجية من أجل تذليل مختلف الصعوبات والمعيقات التي تقف حاجزا أمام توسع الصيرفة الالكترونية، كواقع إداري حتمي، وبديلا عصريا لمواكبة تطور المطالب الإدارية لعملاء البنوك، واستجابة لتسارع خطى العولمة المالية واتساع دوائر الخدمات المالية وتزايد حدة المنافسة بين البنوك.

وتعتبر التجربة الجزائرية في مجال توسيع الصيرفة الالكترونية، من بين التجارب التي تفتقر إلى استخدام التكنولوجيا المصرفية وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، بالنظر إلى غياب ثقافة الإدارة الالكترونية في المجتمع وتعدد المخاطر الناجمة عن الخدمات البنكية الالكترونية، وكذا غياب إطار قانوني وتشريعي واضح للصيرفة الالكترونية، بالإضافة إلى انخفاض الميزانيات المخصصة لصيانة شبكات العمليات البنكية وحماية البرمجيات التي بتم الاعتماد عليها في الصيرفة الالكترونية، من المشاكل الالكترونية، الأمر الذي يبقى عائقا أمام توسع هذا الأسلوب على مستوى البنوك الجزائرية، رغم الحاجة الماسة إليه من قبل البنوك الجزائرية وعملائها.، لذلك فإن من أهم التوصيات التي نخلص اليها ما يلي:

- ضرورة توافر إرادة تشريعية حقيقية للتوجه نحو تجسيد وتسيير الصيرفة الالكترونية، والتحول إلى الاقتصاد الرقمي، اقتداء بالدول المتقدمة في المجال.
- نشر الوعي في المجال المالي والقانوني ببذل مزيدا من الجهود من أجل تفعيل مشروعي الصيرفة الالكترونية والدفع الالكتروني.
- تهيئة البنية التقنية التحتية لأعمال الصيرفة الالكترونية بالبنوك الجزائرية، من خلال بناء وتحديث شبكة أنترنت وتأمين خدمة اتصالات تضمن أداء خدمة الزبائن على أحسن وجه، وإيجاد معايير محاسبية تنظم الصيرفة الالكترونية.
- تزويد كل مشتري، أو تاجر بأجهزة خصم مجانية، تشجيعا للتوجه نحو الصيرفة الالكترونية، كون هذه الأجهزة تمكن مستعملها من معرفة المبلغ المتبقي في البطاقة، او تعديل المبالغ المسجلة.

قائمة المصادر والمراجع

[1] تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جوان 2002، ص 179.
[2] بوخاري فاطنة، واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية، دراسة حالى الجزائر (2002-2017)، مجلة العلوم المالية والإدارية، المجلد 04، العدد 02(خاص)، جامعة واد سوف، 2020، ص ص 132-133.
[3] تطار محمد منصف، المرجع السابق، ص ص180-181.
[4] العياطي جهيدة ومحمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، 2017، ص 02.
[5] عبد الغني ربوح ، نور الدين غردة ، " تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق"، المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، جامعة ورقلة ،11-12 -2008 ،ص ص 04-05.
[6] بلهادي عبد القادر ونزعي عز الدين، متطلبات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 446.
[7] نصر حمود مزنان فهد، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، جامعة بابل، العراق، 2011، ص 10.
[8] علي محبوب وعلي سنوسي، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية (مصر ف السلام انموذجا)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 02، 2020، ص15.
[9] عبد الله سليمة، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 101.
[10] بلهادي عبد القادر ونزعي عز الدين، المرجع السابق، ص 446.
[11] نصر حمود مزنان فهد، المرجع السابق، ص 10.
[12] بلبالي عبد الرحيم، واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وآليات تفعيلها، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 191.
[13] زكرياء مسعودي والزهرة جقريف، ماهية النقود الالكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2018، ص ص 46-47.
[14] بن عميور أمينة، البطاقات الالكترونية للدفع والقرض والسحب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 14.
[15] بوخاري فاطنة، المرجع السابق، ص 136.
[16] حميد فشيت وحكيم بناولة، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول (عصرنة نظلم الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية-)، ص 7.
[17] بن عمر خالد وبورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر بين معيقات التوسع ومتطلبات النجاح، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، 2019، ص 99، أنظر أيضا سليمان ناصر وآدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 02، العدد 02، جوان 2015، ص من 13 إلى 28.
[18] بن عمر خالد وبورزامة جيلالي، المرجع نفسه، ص 99.
[19] بودي عبد القادر وبودي عبد الصمد، تكنولوجيا الأنترنت كأداة لتأهيل الخدمات المصرفية: مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية-، المركز الجامعي خميس مليانة، 2011ص 19.
[20] محرز نور الدين وصيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة إلى حلة الجزائر، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجار دولية -، المركز الجامعي خميس مليانة، 2011، ص 14.
[21] بحوصي مجدوب وسفيان عبد العزيز، واقع وآفاق البنوك الالكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمة لخضر، واي سوف، المجلد 06، العدد 02، 02 ديسمبر 2013، ص 221.
[22] نصر حمود مزنان فهد، المرجع السابق، ص 28.
[23] بوزرورة ليندة وزبيري رابح، أفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص ص 299-300.
[24] السعيد بريكة، واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطويرها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010-2011، ص ص 254-255.
[25] بوزرورة ليندة وزبيري رابح، المرجع السابق، ص 300.
[26] السعيد بريكة، المرجع السابق، ص 253.